



Distr.
GENERAL

A/36/470
17 September 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ (ل) من جدول الأعمال المؤقت *

التنمية والتعاون الاقتصادي والدولي: اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - عملاً بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٨ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، يحيل الأمين العام الى الجمعية العامة التقرير المتعلق بامماج المرأة في عملية التنمية والمقدم من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة (أنظر المرفق) ويتضمن هذا التقرير معلومات عن تنفيذ القرار ID/CONF.4/RES.1 المتعلق بالمرأة والتصنيع (١) ، والذي اتخذته المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .
- ٢ - كما يسترعي انتباه الجمعية العامة الى المداولات التي أجريت بشأن هذا البند في الدورة الخامسة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ، التي عقدت في أيار / مايو ١٩٨١ (٢) .
- ٣ - وبالإضافة الى الأنشطة المبلغ عنها بالنسبة لسنة ١٩٨٠ ، بعد التسويات واعادة تخصيص الموارد ، تسنى لأمانة اليونيدو في سنة ١٩٨١ أن تشرع في الأعمال البحثية لدراسة تتعلق بامماج المرأة بصورة فعالة في تنمية قطاعين صناعيين ، هما قطاع تصنيع الأفضية وقطاع المنسوجات (انظر المرفق ، الفقرة ٩) . كما اتخذت الاستعدادات لعقد حلقة دراسية بالتعاون مع حكومة

* A/36/150

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/35/16) المجلد الثاني ، الفقرة ١٣٧ .
- (٢) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/36/16) الفقرات ٢١٦ الى ٢٣٢ .

بلغاريا ، عن دور المرأة في تنمية فروع الصناعة التي توظف العاملات عادة ومن المقرر عقد هذه الحلقة الدراسية في صوفيا في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ .

٤ - وتواصل اليونيد وجهودها لادماج المرأة في أنشطتها الجارية تمثيلا مع السياسة المبينة في التقرير المرفق ، ولا سيما التوصيات الواردة في الفقرات ١٨ الى ٢١ من تقرير الفريق العامل المشترك بين الشعب والمعني بادمج المرأة في عملية التنمية الصناعية والذي ورد في مرفق التقرير الأول .

٥ - وفيما يتعلق بالأنشطة الجديدة المقترحة المكرسة خصيصا لهذا الموضوع ، ستكون أمانة اليونيد و ، بسبب الحالة الحرجة المتمثلة في ازدياد القيود المالية والقيود المتعلقة بالموثفين في وضع لا يسمح لها بالاضطلاع بأنشطة من هذا النوع ، فيما عدا الأنشطة التي قد تتوفر لها موارد خارجة عن الميزانية .

المرفق

ادماج المرأة في عملية التنمية

أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
 المضطلع بها في سنة ١٩٨٠ والرامية الى ضمان اشتراك
 المرأة بدرجة أكبر في عملية التنمية الصناعية

تقرير المدير التنفيذي*

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ - ٣	مقدمة
٢	٤ - ١٧	أولاً - الجهود الرامية الى ادماج المرأة في عملية التنمية
٢	٤ - ٨	المساعدة التقنية
٤	٦ - ١٠	الدراسات والاجتماعات المتعلقة بالصناعة
٤	١١ - ١٦	المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة
٦	١٧	الأنشطة الأخرى
٧	١٨ - ٢٨	ثانياً - توظيف المرأة في الأمانة وفي الميدان
٧	١٨ - ٢٤	موظفات الأمانة
٨	٢٥ - ٢٨	الموظفات الميدانيات
٩	٢٩	ثالثاً - تنفيذ قرار المؤتمر العام الثالث المتعلق بالمرأة والتصنيع
٩	٣٠	رابعاً - الاجراءات المطلوبة من المجلس

المرفقات

١٠	الأول - تقرير الفريق العامل المشترك بين الشعب والمعني بادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية
٢٠	الثاني - تعميم على المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية وعلى المؤلفين الفنيين المبتدئين بشأن الأنشطة التنفيذية لادماج المرأة في عملية التنمية

* صدر من قبل تحت الرمز ID/B/256

مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير المرحلي السنوي الى المجلس عملاً بقرار مجلس التنمية الصناعية ٤ (٥-٦) المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٥ ونزولاً على الطلبات التي قدمها المجلس في أيار/مايو ١٩٨٠ (١).
- ٢ - اتسمت سنة ١٩٨٠ بزيادة وثائق التفويض المتصلة بالمرأة والتصنيع ، مثل القرار ID/CONF.4/RES.1 المتعلق بدور المرأة في التصنيع والذي اتخذته المؤتمر العام الثالث لليونييدو في شباط/فبراير ، وبرنامج العمل والقرارات المختلفة التي اعتمدها المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في تموز / يوليه ، والقرار ٣٥ / ٧٨ بشأن اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر. وعملاً بهذه الولايات ، ضاعفت الأمانة العامة جهودها لادماج المرأة في أنشطتها الجارية ، في المقر والميدان على السواء . بيد أن الأنشطة الجديدة المقترحة لتكريسها خصيصاً لهذا الموضوع قد أرجئت الى فترة السنتين ١٩٨١ - ١٩٨٢ بسبب القيود المالية والقيود المتعلقة بالموظفين .
- ٣ - وقد واصل الفريق العامل المشترك بين الشعب والمعني بدمج المرأة في عطية التنمية الصناعية أعماله خلال سنة ١٩٨٠ . وقد أرفق التقرير المرحلي للفريق ، والمرفوع الى المدير التنفيذي ، بهذه الوثيقة امثالاً لطالب المجلس الذي يدعو الى اطلاقه دائماً على أنشطة هذا الفريق (٢) .

أولاً - الجهود الرامية الى ادماج المرأة في

عملية التنمية

المساعدة التقنية

- ٤ - تمت الموافقة في سنة ١٩٨٠ على أول مشروع لليونييدو ويمول من صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة . ويهدف هذا المشروع ، الذي يقتضي التعاون مع وكالة التنمية التابعة لحكومة بوليفيا ، الى الارتقاء بمستوى التكنولوجيات التي تستخدمها الخزانات في وادي كوتشابامبا ، وهذا يتحقق أساساً عن طريق ادخال تحسينات بسيطة على التقنيات الخاصة بتحضير طين الخزف وتشكيله

(١) A/35/16 ، المجلد الثاني ، الفقرات ١٣٧ الى ١٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣٩ .

وحررقه . وعن طريق تحويل صناعة الخزف الموجودة في القرى الى مشروع مشير ومريح ، يؤمل أن ينعكس اتجاه الهجرة الى المدن في الوقت الحالي وأن يتم الحفاظ على النسيج الاجتماعي التقليدي في قرى الريف . وستركز الأنشطة في البداية حول قرية هواي كولي حيث أبقى السكان - لا سيما النساء اللاتي يعملن جميعاً خزافات - حماساً كبيراً لهذا المشروع . وتأخذ الخطط سبيلها الآن لتطبيق نمط تنمية هواي كولي في القرى المماثلة في بوليفيا . وهذه المرحلة من المشروع ستستلزم التعاون مع شبكة نوادي الامهات الموجودة في بوليفيا ، والتي يدعمها برنامج الأندية العالمي ومنظمة العمل الدولية .

٥ - وفيما يتعلق بسائر المقترحات المتعلقة بالمشاريع والتي أعدتها أمانة اليونيدو وعرضت بصورة مختصرة في تقرير السنة الماضية (٣) ، ووجهت صعوبات في تحصيل التبرعات لتمويلها .

٦ - الا أن الأمانة تواصل جهودها لوضع مقترحات للمشاريع تستند الى الخبرة التي اكتسبها الموظفون الميدانيون وموظفو المقرر . وفي هذا الصدد ، طلب الفريق العامل المشترك بين الشعب من المستشارين الميدانيين للتنمية الصناعية والموظفين الفنيين المتدربين وموظفي البرامج أن يشاروا مع السلطات الحكومية المختصة مسألة ادماج المرأة في عملية التصنيع ، وذلك في إطار المناقشات المتصلة بعملية اليونيدو والثالثة لاعداد البرامج القطرية (انظر أيضاً المرفق الثاني) .

٧ - وفي الاطار ذاته ، تتضمن برنامج تدريب الموظفين الفنيين المتدربين ، كجزء من معالمه الثابتة ، طوال السنوات الثلاثة الماضية دورة عن ادماج المرأة في التنمية الصناعية : حيث جرى اطلاع هؤلاء الموظفين على المهام الملقاة على عاتق اليونيدو وفي هذا الصدد وتوعيتهم بالامكانيات والمشاكل الموجودة .

٨ - وفيما يتعلق باشتراك المرأة في البرامج التدريبية التي ترعاها اليونيدو ، لوحظت في سنة ١٩٨٠ زيادة طفيفة بالمقارنة بسنة ١٩٧٩ . ففي سنة ١٩٨٠ كانت النسب : ٧ في المائة (٥٦ امرأة) في الحلقات الدراسية والحلقات التدريبية و برامج التدريب الجماعية في المنشأة (في سنة ١٩٧٩ كانت النسبة ٦٢ في المائة) ، و ١٠٦ في المائة (١٠٥ نساء) في برامج الزمالات والجولات الدراسية (في سنة ١٩٧٩ كانت النسبة ٩ في المائة) . أما مجالات التدريب التي شهدت اشتراك المرأة على نحو يفوق المعدل فهي : الصناعات الزراعية (٢٦ في المائة) والتدريب (٢٠ في المائة) والصناعات الكيماوية (١٩ في المائة) ، والمقومات المؤسسية (١٥ في المائة) والصناعات الهندسية (١٣ في المائة) .

الدراسات والاجتماعات المتعلقة بالصناعة

٩ - بدأت الأمانة في سنة ١٩٧٦ ، على النحو المذكور في التقرير المقدم الى المجلس في دورته الرابعة عشرة (٤) ، أعمالاً تحضيرية بشأن دراسات افرادية تهدف الى تحديد سبل ووسائل التعجيل بادماج المرأة بصورة فعالة في تنمية قطاعين صناعيين ، هما قطاع تصنيع الأغذية وقطاع المنسوجات . الا أنه لم يكن من الممكن اجراء الدراسات في سنة ١٩٨٠ نظراً للافتقار الى الموارد المالية . ومن المأمول أن يكون من الممكن في سنة ١٩٨١ الحصول على أموال لضمان استمرار هذا العمل .

١٠ - ووافق المجلس في دورته الرابعة عشرة على أن تعقد سلسلة اجتماعات لافرة الخبراء يجري فيها تناول بعض الموضوعات المحددة التي تم ابرازها في الاجتماع التحضيري الذي عقد في عام ١٩٧٨ بشأن دور المرأة في التصنيع (٥) . كما دعا المجلس المدير التنفيذي الى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد اجتماع سياسي تقني لمتابعة الاجتماع التحضيري الذي عقد في عام ١٩٧٨ (٦) . ومرة أخرى ، تعذر احراراز تقدم بشأن هذه الأنشطة المقترحة ، بسبب الافتقار الى الموارد من الأموال والموظفين . وتجرى المفاوضات حالياً مع حكومتى بلغاريا ورومانيا بشأن احتمال عقد اجتماعين مع نهاية ١٩٨١ . وعند اعداد هذه الوثيقة ، كان البحث لا يزال جارياً بشأن نوع الاجتماعين والمواضيع التي ستبحث فيهما .

المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة

١١ - عقد المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة في كوينهاغن في تموز / يوليو ١٩٨٠ لاستعراض التقدم المحرز خلال النصف الأول من العقد وتحديد أهداف وبرنامج للسنوات الخمس المقبلة ، مع العناية بمواضيع فرعية ثلاثة ، هي : العمالة والصحة والتعليم .

١٢ - وعلاوة على اشتراك اليونيد وفي المؤتمر ذاته ، فقد اشتركت بنشاط في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وفي أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر . وقد قدم تقرير الاجتماع التحضيري لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن دور المرأة في التصنيع في البلدان النامية ، بوصفه ورقة معلومات أساسية صادرة عن المؤتمر (٧) . كما وزعت على الوفود وثيقتان أخريان ، هما : (أ) دراسة

(٤) ID/B/236 ، الفقرتان ١٥ و ١٦ .

(٥) A/35/16 ، المجلد الثاني ، الفقرة ١٤٠ .

(٦) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤١ .

.../...

(٧) A/CONF.94/BP.1

أولية عن " دور المرأة في إعادة توزيع الصناعة التحويلية الى البلدان النامية (٨) . و (ب) دراسة متخصصة عن " المرأة والتصنيع في البلدان النامية " (٩) ، وتستند الى المداولات التي جرت فسي اجتماع اليونيدو والمعقود لبحث هذا الموضوع والى الوثائق التي قدمت اليه .

١٣ - وقد اعتمد المؤتمر برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، وذلك بالاضافة الى ٤٨ قرارا (١٠) . وقد خضعت فروع البرنامج والقرارات المعتمدة ذات الصلة لتحليل أجرته أمانة اليونيدو والتي اختارت على وجهه التحديد التوصيات المتصلة بعملها واسترعت اليها انتباه الشعب المعنية .

١٤ - ومعظم التوصيات يتناول : أهمية اتقاء الاثار الضارة التي قد تتركها لدى المرأة عملية نقل التكنولوجيا وإعادة توزيعها ؛ والحاجة الى أخذ المرأة في الحسبان خلال المراحل الأولى للتخطيط ؛ والحاجة الى منح فرص التوظيف للمرأة والى منحها القدرة على التحرك والى استخدام التكنولوجيا المناسبة للتخفيف من أعبائها التقليدية المتعلقة برعاية الطفل ونتاج الغذاء . ويجرى تضمين التوصيات التي من هذا النوع في أنشطة المساعدة التقنية لليونيدو وذلك في مرحلة البرمجة .

١٥ - أما التوصيات الأخرى ، مثل اقامة دورات تدريبية بالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة واجراء دراسات مشتركة عن المرأة الريفية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فان لها آثارا طابعا سيجرى تقييمها بعد اجراء المناقشات مع الوكالات المعنية .

١٦ - ويدعو برنامج عمل كوينهاغن ، على وجه التحديد ، الى تدعيم التنسيق فيما بين الوكالات للتشجيع على خلق نهج أكثر شمولاً ازاء ادماج المرأة في عملية التنمية ، فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية والبحث والتحليل . وفي اذار / مارس (١٩٨١) ستتناقش المسألة الخاصة بمتابعة أعمال المؤتمر ، بصورة مشتركة بين الوكالات ، في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (وحدة قضايا البرنامج) التابعة للجنة التنسيق الادارية وستشارك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في ذلك .

(٨) UNIDO/ICIS.165

(٩) ID/251

(١٠) A/CONF.94/35، الفصل الأول .

الأنشطة الأخرى

١٧ - كما شاركت اليونيدوف فيما يلي :

حلقة دراسية تدريبية عن دور الشباب في التقدم الاجتماعي والتنمية وخاصة في مجال الصناعة ، وهي حلقة نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وعقدت في سنغافورة في أيار / مايو ١٩٨٠ !

ومؤتمر دولي لسيدات الصناعة ، عقد في نيودلهي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ بالاقتران بالجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كما سهلت الأمانة لثلاث من متههدات المشروعات اللاتي ينتمين الى بلدان قليلة النمو مسألة الاشتراك، في المؤتمر الاخير .

ثانياً - توظيف المرأة في الأمانة وفي الميدان

موظفات الأمانة

- ١٨ - على عكس النظرة المتشائمة نسبياً التي عبّر عنها تقرير السنة الماضية (١١) ، حدث في هذا الصدد تحسن ملحوظ على النحو المسجل في التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي عن أعمال سنة ١٩٨٠ (١٢) . فقد زاد عدد الموظفات الفنيات بنسبة ٢٥ في المائة ؛ من ٥٠ موظفة في نهاية سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ إلى ٦٣ موظفة في سنة ١٩٨٠ . ففي أثناء تلك السنة ، تم توظيف ١٧ امرأة (مقابل ست موظفات في سنة ١٩٧٨ وثمانى موظفات في سنة ١٩٧٩) بينما تركت المنظمة أربع موظفات فقط (مقابل خمس موظفات في سنة ١٩٧٨ وثمانى موظفات في سنة ١٩٧٩) - وهذا تحسن ايجابي في العلاقة بين حالات التوظيف الجديدة وحالات ترك الخدمة . وقد أدى صافي الزيادة ، البالغ ١٣ سيدة إلى زيادة نسبتهم (من أقل من ١٣ في المائة في سنة ١٩٧٩) إلى أكثر من ١٥ في المائة من جميع موظفي الفئة الفنية الموجودين في اليونيدو في نهاية ١٩٨٠
- ١٩ - وقد تحققت هذه النتيجة المشجعة رغم أن عدد المتقدمات لشغل الوظائف الفنية في تلك السنة كان محدوداً ؛ وهن يمثلن الآن ١٣ في المائة فقط من جميع المتقدمين لشغل الوظائف . ومما يذكر أن نحو ١٠ في المائة فقط من مجموع الطلبات الواردة من المرشحات للوظائف قد أتى من البلدان غير الممثلة فعلاً في الأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر مما ينبغي أو كما ينبغي والتي تدخل بذلك في نطاق الأولويات والأحكام المتعلقة بالتوزيع الجغرافي والتي وضعتها الجمعية العامة من أجل تدبير الموظفين للأمانة العامة للأمم المتحدة .
- ٢٠ - وقد استرعى انتباه الدول الأعضاء مراراً إلى أهمية تقديم مرشحات مناسبات . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ، بعثت اليونيدو مرة أخرى برسالة في هذا الصدد إلى جميع البعثات الدائمة . فضلاً عن ذلك ، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء ، في الجزء "خامساً" من القرار ٣٥/٢١٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتعلق بمسائل الموظفين ، إلى مساعدة الأمم المتحدة على زيادة نسبة النساء في الفئة الفنية وما فوقها ، بعدة طرق من بينها تسمية المزيد من المرشحات .
- ٢١ - وكثير من المقترحات المفيدة التي قدمتها الوفود عند مناقشة هذه المسألة خلال دورة المجلس الرابعة عشرة (١٣) قد أخذ به فعلاً (تنقيح النظام الأساسي للموظفين من أجل القضاء على اختلاف معاملة الموظفين حسب الجنس) أو أصبح الآن جزءاً من السياسة الهادفة إلى

(١١) ID/B/236 ، الفقرة ٢٣ .

(١٢) ID/B/260 ، الفصل السابع ، الفقرات ١٣ إلى ١٧ .

(١٣) ID/B/SR.278 CF. و 279 .

تحسين حالة المرأة في الأمانة (تخفيف الشروط المنظمة لمنح أجازة خاصة بدون أجر وترتبط بأجازة الوضع ، وتخفيف شروط توظيف الزوجة أو الزوج) . أما العمل بمقترحات أخرى ، مثل تيسير الاشتراطات الخاصة بمراعاة الحصة عند توظيف نساء مؤهلات من البلدان الممثلة أكثر مما ينبغي أو كما ينبغي وامكان عمل موظفي الفئة الفنية بعض الوقت ، فإنه يستلزم موافقة الجمعية العامة حيث أن اليونيدو جزء لا يتجزأ من الأمانة العامة للأمم المتحدة .

٢٢ - ولاتزال الأمانة تواصل سياستها القائمة على ائتمار نسبة مئوية عالية من موظفات الفئة الفنية (بالقياس الى عدد من) في الهيئات الاستشارية المشتركة المختصة بالمسائل الادارية ومسائل الموظفين . الا أن هذا ينطوي بدهاءة على عبء اضافي كبير فيما يتعلق بعمل النساء المعنيات ، نظرا لعدد من المحدود .

٢٣ - وانا نظرنا الى نصيب المرأة من مجموع الترقيات في الفئة الفنية في سنة ١٩٨٠ ، وجدنا أن احتمالات التطور المهني للمرأة أفضل من ذي قبل .

٢٤ - ويرى أنه من الواجب تركيز الجهود حاليا على ايجاد قائمة للمرشحات تتسم بقدر أكبر من الفعالية ، لتحقيق زيادة أخرى في تمثيل النساء في جميع الرتب وتلبية الهدف الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ١٤٣/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . وتحقيقا لهذه الغاية ، بدأت اليونيدو في ايفاد بعثات توظيف الى الميدان بهدف رئيسي يتمثل في تحديد المرشحات . وتقضي الخطط بايفاد عدد من مثل هذه البعثات في سنة ١٩٨١ .

الموظفات الميدانيات

٢٥ - أوضحت الوثائق في السنوات القليلة الماضية الصعوبات الكامنة في توظيف المرأة للعمل بمشاريع المساعدة التقنية . ورغم الجهود التي بذلتها الأمانة ، لم يتم التغلب بعد على كثير من المشاكل . فقد سجل نقص في عدد الخبرات الموفدات الى الميدان سنة ١٩٨٠ (١١ خبيرة مقابل ١٢ خبيرة في سنة ١٩٧٩) . وهذا يعزى بصورة جزئية الى الاتجاه نحو الطلبات الشديدة التخصص التي ترد من الحكومات ، التي تكون في كثير من الحالات قد عقدت النية على اختيار مرشحين معينين . وعلاوة على ذلك ، يندر أن تتلقى الأمانة المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المتوقعة في مجال الدراية الفنية في وقت يسمح بالتركيز في البحث عن المرشحين - وعن المرشحات ، بوجه خاص . وعلى ضوء الزيادة والتنوع في عدد الوظائف المتاحة للتوظيف ، بالاضافة الى مطالب التنفيذ العاجل ، زادت صعوبة تحديد التدابير الخاصة التي تسهل توظيف المرأة .

٢٦ - وقد تم في سنة ١٩٨٠ توظيف ١١ خبيرة ينتمين الى بلدان مختلفة (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والأرجنتين ، واسبانيا ، وبلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، والسويد ، والنمسا ، وهنغاريا) ، وفي مجالات متنوعة مثل اللدائن ؛ والاختبار الميتالوغرافي ؛ والنباتات الطبية ؛ وصناعة الملابس ؛ والتلوث الصناعي ؛ واسترجاع الوثائق والمعلومات . وعيدت هؤلاء

الخبيرات في وظائف باكوادور ، واندونيسيا ، والبرازيل ، والجزائر ، والعراق ، وفانواتو ، والفلبين ، وفييت نام ، وكوبا ، والكويت ومصر . وجدير بالملاحظة أن قطاع الصناعات الهندسية قد شهد توظيف منسقة مشاريع لقيادة مشروع لمساعدة معهد تكنولوجيا المناطق المدارية ، الكائن في فييت نام . وهذا المشروع يتكلف مليوناً من الدولارات . فضلاً عن ذلك ، تم توظيف إحدى الخبيرات مديرة لمشروع ، لكي تسدي المساعدة الى مركز الأبحاث الكيميائية القائم في كوبا . ومن شأن تعيين النساء في مثل هذه الوظائف الكبيرة أن يعوض إلى حد ما النقص الطفيف في عدد التعيينات .

٢٧ - وستواصل الأمانة جهودها لتوظيف نسبة أكبر من النساء للعمل في مشاريع المساعدة التقنية . وأحد الدلائل المشجعة في هذا الصدد هو العدد المتزايد من الترشيحات المدرجة أسماؤهن الآن في قائمة الخبراء التي تملكها اليونيدو - وهذه نتيجة لحملة الأمانة الرامية الى اقتناع مصادر التوظيف بالحاجة الى اشتراك المرأة بدرجة أكبر في المساعدة التقنية . وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، كان قد تم تسجيل ٣٣٦ خبيرة ، بصورة اجمالية . وكان معظم المسجلات في السنة الماضية ممن تقدمن بطلباتهن لأول مرة . وهكذا توجد المنظمة بالتدرج قائمة بأسماء النساء اللائي لديهن خبرة بأعمال اليونيدو ، وهي قائمة ستثبت قيمتها في السنوات المقبلة ، حيث تميل الحكومات في كثير من الأحيان الى اختيار المرشحين الذين يثبت أن لهم خبرة بأعمال اليونيدو .

٢٨ - وقد عينت أول مستشارة ميدانية أقدم للتنمية الصناعية في شباط / فبراير ١٩٨١ . أما فيما يتعلق ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين ، فقد تم تعيين ٢٤ موظفاً من هذا النوع في سنة ١٩٨٠ ومن بينهم ثماني نساء (بنسبة ٣٣.٣ في المائة) . وفي نهاية تلك السنة ، كانت هناك في الميدان ١٢ موظفة فنية مبتدئة ، من مجموع قدره ٤٦ موظفاً (ونسبتهم ٢٦ في المائة) . وهذه زيادة طفيفة بالمقارنة بالرقم الخاص بسنة ١٩٧٩ (حيث كانت النسبة ٢٥ في المائة) .

ثالثاً - تنفيذ قرار المؤتمر العام الثالث المتعلق بالمرأة والتصنيع

٢٩ - حيث المجلس ، في دورته الرابعة عشرة ، على الاسراع بالتنفيذ الفعال لجميع الأحكام الواردة في القرار ID/CONF.4/Res.1 بشأن المرأة والتصنيع (١٤) . وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، أيدت الجمعية العامة (في قرارها ٣٥ / ٧٨) القرار ID/CONF.4/Res.1 بوصفه اسهاماً كبيراً في سبيل تقدم المرأة . وتتصل معظم المعلومات الواردة في هذا التقرير بتنفيذ القرار ID/CONF.4/Res.1 ، كما يشترك الفريق العامل المشترك بين الشعب في مناقشات تجرى حالياً بشأن تنفيذه على مختلف المستويات في أمانة اليونيدو .

رابعاً - الاجراءات المطلوبة من المجلس

٣٠ - قد يود مجلس التنمية الصناعية أن يحيط علماً بهذا التقرير وأن يوصي باجراءات أخرى .

المرفق الأول

تقرير الفريق العامل المشترك بين الشعب والمعنى
بإدماج المرأة في عملية التنمية الصناعية

المحتويات

الفقرات

١	مقدمة
٦ - ٢	أولا - المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة
٨ - ٧	ثانيا - متابعة أعمال المؤتمر العالمي
١٢	ثالثا - متابعة القرار الذي اتخذه المؤتمر العام الثالث لليونيدو
١٣	رابعا - متابعة توصيات مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة
١٧ - ١٤	خامسا - الأنشطة الأخرى
٢١ - ١٨	سادسا - التوصيات

مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير المرحلي - الثاني - أنشطة الفريق العامل التي اضطلع بها في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ الى ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨١ . وخلال هذه الفترة عقد الفريق ستة اجتماعات رسمية ، انطوت بالدرجة الأولى على مداوات بشأن النهج المشتركة لاتخاذ تدابير تتعلق ببعض التوصيات أو بالموافقة عليها ، وذلك قبل تقديم تلك التوصيات الى القنوات المختصة . بيد أن مختلف أعضاء الفريق العامل هم الذين قاموا ، بناء على طلب الرئيس أو بموافقة ، بحمل الأعمال المتبقية على أساس يكاد يكون مستمرا .

أولا - المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ،

تموز / يولييه ١٩٨٠

الأعمال التحضيرية

٢ - أعد الفريق العامل ورقة موجزة عن الميادين التي يمكن لليونيدو واتخاذ اجراءات فيها ، وذلك كمساعدة منه في مداوات الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي ، لاسيما فيما يتعلق

بالأنشطة الدولية اللازمة في إطار مشروع برنامج العمل . ووزعت الورقة على المشتركين في الدورة الثالثة (أ) ، التي مثل اليونيدو فيها أحد أعضاء الفريق العامل .

المساهمات

- ٣ - ووزعت توصيات الاجتماع المعني بدور المرأة في التصنيع ، الذي عقدته اليونيدو في سنة ١٩٧٨ ، بوصفها جزءاً من وثائق المعلومات الأساسية للمؤتمر (ب) .
- ٤ - وبالإضافة الى ذلك ، أوصى الفريق العامل باعداد دراسة متخصصة عن " المرأة والتصنيع في البلدان النامية " على أساس الأوراق القطرية والوثائق الأخرى المقدمة الى اجتماع اليونيدو المعقود في سنة ١٩٧٨ ، وبتوزيع تلك الدراسة في المؤتمر (ج) . واشترك أعضاء الفريق العامل وأحد الأعضاء المختارين حديثاً في العمل بنشاط من أجل اعداد الدراسة المتخصصة (التي تستنسخ حالياً بوصفها احدى منشورات اليونيدو) .
- ٥ - وشارك الفريق العامل في اعداد دراسة أولية عن " دور المرأة في اعادة توزيع الصناعة التحويلية الى البلدان النامية " (د) ، أجراها المركز الدولي للدراسات الصناعية التابع لليونيدو (والذي أصبح الآن " شعبة الدراسات الصناعية ") واتيحت تلك الدراسة للمشاركين في المؤتمر .

الحضور

- ٦ - اشترك في المؤتمر الرئيس وعضوان من أعضاء الفريق العامل بوصفهم ممثلي اليونيدو . كذلك ، كان الفريق العامل مسؤولاً عن صياغة البيان الذي ألقى باسم اليونيدو .

ثانياً - متابعة أعمال المؤتمر العالمي

- ٧ - في آب/أغسطس ١٩٨٠ ، أجرى الفريق العامل تحليلاً أولياً لبرنامج عمل كوينهاغن ولما اتخذ من قرارات ذات صلة شديدة بأعمال اليونيدو . ووزع تقرير أعد على أساس هذا التحليل في جميع أرجاء المنظمة للعلم ولاتخاذ اجراء بشأنه ، حسب الاقتضاء .

(أ) A/CONF.94/PC/III/CRP.1/Add.1

(ب) A/CONF.94/BP.1

(ج) ID/251

(د) UNIDO/ICIS.165

٨ - وبناءً على طلبات المؤتمر العالمي ، شن المؤتمر العام الثالث لليونيدو والجمعية العامة والفريق العامل حملة للقيام بعمل في هذا المجال ، سواء في المقر أم في الميدان .

المقرر

٩ - في أوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، وزعت مذكرة تفصيلية على جميع رؤساء الشعب توجّه نظرهم الى برنامج عمل كوينهاغن وتبلغهم بالقرار الذي اعتمده اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن " اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية " (٥) . وهذا القرار الأخير يؤيد قرار المؤتمر العام الثالث بشأن المرأة والتصنيع (ID/CONF.4/RES.1) ويرجو من الأمين العام أن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقرير المدير التنفيذي لليونيدو عن تنفيذه . وأعقب المذكرة مشاورات لتقييم امكانيات تضمين مسألة ادماج المرأة في عملية التنمية في برامج العمل الحالية والمقبلة للفروع والأقسام كل على حدة . وقد أجريت تلك المشاورات حتى الآن مع الشعب التالية :

شعبة الدراسات الصناعية

فرع الدراسات الاقليمية والقطرية

شعبة تنسيق السياسات

فرع وضع البرامج وتقييمها

قسم مراقبة التقارير الميدانية

شعبة العمليات الصناعية

فرع الصناعات الكيمائية

قسم الصناعات الهندسية

قسم انشاء المصانع وادارتها

فرع التدريب

فرع برامج الاستثمار التعاونية

(٥) قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٧٨ .

شعبة الإدارة

دائرة الموظفين

الميدان

١٠ - يتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية التي لا تفتأ تشغل بال الفريق العامل في التناقض بين الولايات القاطعة التي تسيطر عليها الحكومات باليونيدو في المؤتمرات الدولية وبين عدم وجود طلبات مقدمة من الحكومات للحصول على مساعدة تقنية في الميدان . ونتيجة لذلك ، وزع الفريق رسالة تميمية . [المرفق الثاني] على المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية والموظفين الفنيين المبتدئين يلفت نظرهم فيها الى ضرورة نشر المعلومات على الصعيد القطري بشأن ولايات وامكانات اليونيدو ويحثهم على أن يأخذوا المسألة في الحسبان فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بعملية برنامج الأمم المتحدة الانمائي الثالثة لاعداد البرامج القطرية . كذلك طلب الى المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية والموظفين الفنيين المبتدئين الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الموضوع في البلدان التي تدخل في مجال اختصاصهم بغية اقامة أساس سليم لتطوير أنشطة اليونيدو في هذا الميدان .

الجوانب المشتركة بين الوكالات

١١ - يعكف الفريق العامل حالياً ، فيما يتعلق بالجوانب المشتركة بين الوكالات من عملية متابعة أعمال المؤتمر ، على اعداد مساهمة اليونيدو في المداولات التي ستجريها في جنيف اللجنسة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (وحدة قضايا البرنامج) التابعة للجنة التنسيق الادارية .

ثالثا - متابعة القرار (ID/CONF.4/RES. 1)
الذي اتخذه المؤتمر العام الثالث لليونيدو

١٢ - فيما يلي توصيات القرار ID/CONF.4/RES.1 الشديدة الصلة بالموضوع في هذا السياق :
الفقرة ٥ - " يرب عن رغبته في أن يحقق الفريق العامل المشترك بين الشعب تقدمًا سريعًا في عمله ؛ "

ما تجدر الإشارة إليه أنه كان يتعين تكوين الفريق العامل بالاستعانة بالموظفين الموجودين حاليا . غير أن هؤلاء الموظفين وجدوا لزاما عليهم الوفاء باختصاصات أخرى غير متصلة بالموضوع . ولهذا أثقل كاهل أعضاء الفريق وعجزوا عن السير قدما في الأعمال المنوطة بهم بالسرعة التي يرغبونها .

الفقرة ٦ - " يحث المدير التنفيذي . . . على اتخاذ مزيد من التدابير لتيسير عمل الفريق العامل المشترك بين الشعب في انجاز مهمته . . . "

ما يجدر ذكره أن المدير التنفيذي قام مؤخرا بزيادة عدد أعضاء الفريق إلى عشرة . فضلا عن ذلك ، فإنه لما كانت صلاحيات الفريق تقضي بأن " للرئيس أن يضم إلى الفريق موظفين اضافيين حسب الاقتضاء " ، فقد استخدمت هذه الامكانية بما يحقق النفع ، لا سيما في اثناء الفترة المستعرضة . بيد أنه يلزم ، من أجل اعطاء دفعة أكبر لأعمال المنظمة في هذا الميدان ، موظف متفرغ واحد على الأقل من الفئة الفنية بالإضافة إلى مساعد أو سكرتير وذلك بفرض تنسيق جميع أنشطة اليونيدو التي تتناول تنفيذ ومراقبة مختلف الولايات . وازاء القيود المالية التي تحول دون تخصيص الموارد اللازمة من الموظفين ، يستقضي اليونيدو في الوقت الراهن امكانيات الحصول اما على متطوعين أو على موظفين تمويلهم البلدان المانحة .

الفقرة ٧ - " يرجو من المدير التنفيذي . . . كتابة تقارير عن أثر عملية التصنيع على المرأة في الاعداد المقبلة من " دراسات التنمية الصناعية " وفي مراقبته مستقبلا لتنفيذ اعلان وخطوة عمل ليما ؛ "

نوقشت مسألة " الدراسات " مع فرع الدراسات الاقليمية والقطرية الذي أفاد بأن الأعمال التحضيرية لعدد عام ١٩٨١ تجرى بالفعل وأنه لا يمكن نتيجة لذلك الاضطلاع بأي دراسة أخرى تنشر في هذا العدد . بيد أنه لا يمكن قبل عام ١٩٨٣ أن يتاح تقرير عن أثر عملية التصنيع على المرأة . أما مسألة ادماج المرأة في التنمية فمدرجة في عملية اليونيدو لمراقبة تنفيذ اعلان وخطوة عمل ليما . ويجرى النظر حاليا في أمر توسيع نطاق هذا الاستبيان فيما يتعلق بالمتابعة المشتركة بين الوكالات لمؤتمر كوينهاغن العالمي (أنظر الفقرة (١)) .

الفقرة ٨ - "يرجو من المدير التنفيذي . . . ان يساعد الحكومات ، بناءً على طلبها ، في استحداث شبكات لجمع البيانات وأساليب للإبلاغ لاتاحة المعلومات عن ادماج المرأة في التنمية الصناعية ، مع مراعاة الجوانب المعنية مثل العمالة والتدريب وامكانيات الحصول على الوظائف والمكافآت ."

يندرج جمع الاحصائيات الصناعية على الصعيد الميداني تحت ولاية المكتب الاحصائي للامم المتحدة . وستدرج ، الى حد ما ، البيانات المطلوبة ، في الدراسات القطرية المتعمقة التي تجريها اليونيدو لأقل البلدان نموا . وعلاوة على ذلك ، أجزت الامانة العامة اتصالا مع المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة بفرض لفت نظره الى مضمون الفقرة ٨ من القرار . ومن رأى الفريق العامل أن تناقش المسألة في اللجنة الفرعية المعنية بالاحصائيات والتابعة للجنة التنسيق الادارية .

الفقرة ٩ - "يرجو كذلك من المدير التنفيذي . . . توفير بيانات عن اشتراك المرأة في أنشطة المنظمة - مثل التدريب وبرامج الزمالات والحلقات الدراسية والدورات - في التقارير السنوية" وغيرها من التقارير ذات الصلة بالموضوع التي يقدمها مستقبلا؛ ."

وفرت للمجلس طوال السنوات القليلة الماضية بيانات عن التدريب الجماعي والزمالات ، وتبذل الجهود حاليا للحصول على بيانات مماثلة عن الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات .

الفقرة ١٠ - "يدعو المدير التنفيذي للقيام فورا بالدراسات التي طلبها المجلس في دورته الثالثة عشرة بشأن :

(أ) الصناعات المنتقة ، مثل الصناعات الالكترونية ، تصنيع الأغذية ، وصناعة المستحضرات الصيدلانية وصناعة المنسوجات ، واثرها على المرأة ،

(ب) ما لا عارده توزيع الصناعات من أثر محتمل على المرأة ؛ "

(أ) في وقت يرجع الى عام ١٩٧٩ ، بدأت شعبية الدراسات الصناعية الأعمال التحضيرية المتعلقة بالدراسات الافرازية اللازمة لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بالتعجيل بادماج المرأة بصورة فعالة في تطوير تصنيع الأغذية وصناعة المنسوجات . ومما يدعو للأسف أن الدراسات لم تجر بعد بسبب الافتقار الى الموارد المالية . وتسعى شعبية الدراسات الصناعية بنشاط الى الحصول على الأموال اللازمة لهذا الغرض .

(ب) فرغت شعبية الدراسات الصناعية في عام ١٩٨٠ من اجراء دراسة أولية بشأن الموضوع ووزعتها في المؤتمر العالمي (أنظر الفقرة ٥) . وسيتوقف اجراء المزيد من الدراسات بشأن الموضوع على مدى توفر الأموال .

الفقرة ١١ - " يدعو كذلك المدير التنفيذي . . . ، في سياق تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما الى أن يوظف بالآتي :

- (أ) وضع أثر هذه القرارات على المرأة قيد الاستعراض المستمر ،
- (ب) تشجيع اشتراك النساء والرجال على قدم المساواة في التخطيط وعمليات اتخاذ القرارات سواء في بلدانهم المعنية أو على الصعيد الدولي ، وكذلك في تنفيذ التدابير الرامية الى تعزيز التصنيع في البلدان النامية ،
- (ج) ووضع وتنفيذ برنامج التصنيع الخاص بالمنظمة مع الحرص على اشتراك الرجال والنساء فيه اشتراكا كاملا على قدم المساواة ؛ "
- بدأ الفريق العامل على لفت نظر موظفي اليونيد والموجودين في الميدان والمقر الى هذه الاعتبارات عن طريق الأنشطة المذكورة في الفقرات ٧ الى ١٠ أعلاه . ومن المحتمل أيضا ادراج البندين (أ) و (ب) في النسخة المطولة المقترحة لاستبيان مراقبة تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما (أنظر ID/CONF. 4/RES.1 ، الفقرة ٧) .

الفقرة ١٢ - " يوصي بأن يتخذ المدير التنفيذي . . . تدابير تكفل اشتراك المرأة بصورة أكثر فعالية في عمليات اتخاذ القرارات في اطار أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وفي الميدان بما يتفق مع القرارات الملائمة للجمعية العامة وغيرها من الهيئات " .

كان هذا الأمر محط اهتمام مستمر . كما أفادت دائرة الموظفين عن احراز مزيد من التقدم . وفضلا عن ذلك عيّنت في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ أول مستشارة ميدانية أقدم للتنمية الصناعية .

الفقرة ١٣ - " يدعو المدير التنفيذي . . . الى ان يقدم تقريرا عن ادماج المرأة واشتراكها في عملية التنمية الصناعية الى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ " ؛ (أنظر الفقرات ٣ الى ٥ أعلاه) .

رابعاً - متابعة توصيات مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة عشرة

١٣ - استعرض الفريق العامل امكانية تنفيذ توصيات المجلس في دورته الرابعة عشرة ، على النحو الوارد في التقرير المتعلق بتلك الدورة (A/35/16 ، المجلد الثاني) ، وهي كما يلي :

الفقرة ١٣٧ - تدعو الى الاسراع بالتنفيذ العاجل الفعال لجميع الاحكام الواردة في القرار ID/CONF.4/RES.1 بشأن المرأة والتصنيع (أنظر الفقرة ٢ (أعلاه)) .

الفقرة ١٣٩ - تشير الى ضرورة اعطاء دفعة خاصة لأنشطة الفريق العامل وتطلب أن يقدم الى المجلس في دورته الخامسة عشرة تقرير عن التقدم الذي أحرزه الفريق .

الفقرتان ١٤٠ و ١٤١ - تشيران الى أنه ينبغي (أ) عقد سلسلة اجتماعات لأفرقة الخبراء لبحث بعض الموضوعات المحددة التي تم ابرازها في اجتماع عام ١٩٧٨ ؛ (ب) والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد اجتماع سياسي تقني ؛ (ج) وتقديم تقرير مرحلي الى المجلس في دورته الخامسة عشرة عن الاعداد لهذه الاجتماعات .

وبسبب القيود المالية ، لم يتسن اتخاذ أى تدابير في هذا الصدد .

الفقرة ١٤٢ - تدعو الى (أ) تقديم تقرير الى المؤتمر العالمي (ب) وتقرير عن أثر هذا المؤتمر على أنشطة اليونيدو . [للاطلاع على الموجز ، أنظر ID/B/256 ، الفقرات ١١ الى ١٦] .

الفقرة ١٤٣ - تدعو الى تكثيف عملية توظيف المرأة في جميع الرتب بالأمانة والاسراع بهذه العملية (أنظر ID/CONF.4/RES.1) .

خامسا - الأنشطة الأخرى

١٤ - اشترك الفريق العامل في لجنة مركز المرأة ، التي اجتمعت في فيينا في شباط/فبراير ١٩٨٠ ، والتي أبلغت رسميا لأول مرة بأنشطة اليونيدو في هذا الميدان .

١٥ - ونشط أعضاء الفريق العامل الى تزويد الموظفين الفنيين المتدربين بالمعلومات ، سواء بصورة فردية أو عن طريق دورات تدريبية ؛ كذلك تم توفير اجتماعات اعلامية لغيرهم من الأشخاص المهتمين بالأمر أو المنظمات المهمة بالأمر (مثل المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية) .

١٦ - وأعد الفريق العامل مساهمة اليونيدو في مؤتمر دولي لسيدات الصناعة ، عقد في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، كما زود الفريق موظف اليونيدو والمشارك في هذا المؤتمر بالمعلومات .

١٧ - واشترك الفريق العامل في مناقشات مع حكومتي بلغاريا ورومانيا بشأن امكانية القيام بأنشطة مشتركة ترمي الى ادماج المرأة في عملية التنمية .

سادسا - التوصيات

١٨ - تركز اهتمام الفريق العامل ، بعد أن اعترضت سبيله قيود مالية شديدة ، على اعداد توصيات قابلة للتنفيذ في اطار برنامج العمل الحالي لليونيدو . والتوصيات التالية مبنية على أساس مناقشات أجريت ، واتفاقات تم التوصل اليها ، مع مختلف الفروع والأقسام في شعبة العمليات الصناعية وشعبة الدراسات الصناعية وشعبة تنسيق السياسات وشعبة الادارة .

توصيات موجهة الى شعبة تنسيق السياسات
وشعبة العمليات الصناعية

١٩ - تتضمن التوصيات الموجهة الى هاتين الشعبتين ما يلي :

(أ) تضاف فقرة جديدة في كل وثيقة من وثائق المشاريع تحت بند " الاعتبارات الخاصة " ، بما يفيد انه ينبغي ألا يكون للمشروع أى أثر ضار بمركز المرأة الحالي ، وأن يبذل جهد في سبيل اشراك المرأة في أنشطة المشروع ، لا سيما في اطار عنصر التدريب ، وذلك بغرض ضمان توفير الفرص للقوة العاملة من الاناث .

(ب) وعلاوة على ذلك ، ينبغي الاعاز لموظفي تقييم المشاريع بتقدير أثر المشروع على المرأة . كما ينبغي أن يكون هذا الأمر أحد بنود جدول الأعمال في كل استعراض ثلاثي .

(ج) ينبغي اعطاء تعاملات خاصة للموظفين الذين يشتركون في البعثات الخاصة بعملية برنامج الأمم المتحدة الانمائي الثالثة لاعداد البرامج القطرية . وينبغي أن تستخدم في هذا الغرض المذكرة الموزعة على المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية والموظفين الفنيين المبتدئين (المرفق الثاني) ، كما ينبغي لشعبة تنسيق السياسات ، بصفة خاصة ، أن تزود الفريق العامل على الفور بقائمة بعثات البرمجة المقبلة ومواعيد التنفيذ والموظفين المشتركين فيها .

(د) ينبغي لشعبة العمليات الصناعية أن تدرج موضوع المرأة والتنمية في الاجتماعات الاعلامية المخصصة للخبراء ، ولمديري المشاريع بصفة خاصة . وينبغي للفريق العامل أن يعد ، لهذا الغرض ، مذكرة تدرج في المادة التي يصدرها لكل خبير المكتب القائم بالاعلام .

توصيات موجهة الى جميع الشعب

٢٠ - تقترح التوصيات العامة الموجهة الى الشعب ما يلي :

(أ) ينبغي ، عند تنظيم الاجتماعات أو الحلقات الدراسية أو برامج التدريب أو دورات التدريب الداخلية ، لفت نظر الحكومات ، ثم شعب اليونيدو وعند الاقتضاء الى أهمية اشراك المرأة في تلك الأنشطة .

(ب) ينبغي كقاعدة ، أن يتضمن تقييم تلك الأنشطة اشارة خاصة الى عدد المشاركات .

(ج) ينبغي بذل جهد لضمان تمثيل المرأة في الرتب من الفئة الفنية في جميع الفروع والأقسام . وينبغي لدائرة الموظفين واللجنة الدائمة المعنية بتوظيف المرأة في الأمانة العامة والتابعة للجنة الاستشارية المشتركة أن تولي اهتماما خاصا لهذه المسألة .

توصيات موجهة الى الفروع والأقسام منفردة (٥)

٢١ - تقترح التوصيات الواردة تحت هذا العنوان ما يلي :

(أ) ينبغي لقسم مراقبة التقارير الميدانية ان يزود المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية بمعلومات وأن يستخلص منهم معلومات عن ادماج المرأة في التنمية الصناعية ، وذلك على هدى النمط السابق وضعه للموظفين الفنيين المبتدئين . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن يضاف بند " المرأة في التنمية " الى المبادئ التوجيهية القياسية الخاصة بجميع تقارير المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية والموظفين الفنيين المبتدئين .

(ب) ينبغي لقسم الصناعات الهندسية أن يقارن ، في أثناء الاضطلاع بأنشطته ، المادة المتصلة بهذا الموضوع وأن يحيلها الى فرعي الدراسات القطاعية والدراسات العالمية والمفاهيمية ، آخذا في الاعتبار أن المجلس والمؤتمر العام الثالث يعتبران الصناعات الالكترونية أحد القطاعات التي سيكون لها أثر على مركز المرأة في كثير من البلدان النامية .

(ج) ينبغي لفرع الدراسات الاقليمية والقطرية أن يحاول ، عند اعداد دراسات صناعية بشأن أقل البلدان نموا ، الحصول على تفاصيل دور المرأة في عملية التصنيع في تلك البلدان . وينبغي لهذا الفرع أيضا أن يقترح على اللجنة الفرعية المعنية بالاحصاءات التابعة للجنة التنسيق الادارية تضمين جدول أعمال اجتماعاتها المقبلة بهذا الشأن جمع بيانات تفطي ادماج المرأة في عملية التنمية الصناعية بمقتضى الأحكام الواردة في القرار ID/CONF.4/RES.1 (الفقرة ٨) . وفيما يتعلق بالقطاع العام ، ينبغي للفرع أن ينظر في امكانية الاضطلاع بمشروعات مشتركة مع المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية بغرض تحسين دور المرأة في المؤسسات الصناعية العامة . كذلك ينبغي مناقشة الموضوع في اجتماع فريق الخبراء المعني بدور القطاع الصناعي العام الذي سيدعوه الفرع الى الاجتماع في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ .

(د) ينبغي للجنة المشتركة بين اليونيدو والمركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية أن تنظر في أمر وضع برامج تدريبية للمرأة في ميدان المؤسسات العامة ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالادارة . وينبغي لفرع التدريب وقسم انشاء المصانع وادارتها اعداد مقترحات لمثل هذه البرامج وتقديمها الى المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية .

(و) هذه التوصيات مبنية على المناقشات التي أجراها الفريق مع عدد محدود من الأقسام (أنظر الفقرة ٩ أعلاه) . ولهذا يمكن تضمين التقارير المقبلة مزيدا من التوصيات نتيجة لاجراء مناقشات أخرى .

المرفق الثاني

تعميم على المستشارين الميدانيين الأقدم للتنمية الصناعية وعلى الموظفين الفنيين المبتدئين بشأن الأنشطة التنفيذية لامح المرأة في عملية التنمية (أ)

أولا - ولاية اليونيدو

- ١ - جرى الاعراب في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد مؤخرا في كوينهاغن عن القلق من الأثر السلبي الذي كثيرا ما تتركه أوجه التقدم التكنولوجي على فرص توظيف المرأة وظروف معيشتها . فقد أصبح من المألوف خلال تكنولوجيات جديدة ونظرة بدقّة كافية في كامل أثرها على المرأة ، ونجم عن ذلك كثرة تنحية النساء عن أعمالهن . وقد بيّن تقييم السنوات الخمس الماضية أنه رغم حدوث تقدم في مبادرات مثل ايجاد أجهزة قومية واحكام تشريعية لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ، فان حالة المرأة ساءت في الواقع عموما . ويتمثل هذا غالبا في البلدان الأفقر ، ويعتقد أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ساهمت في هذه الحالة . فكثيرا ما لوحظ أن نقل التكنولوجيات زاد من سوء الظروف المتعلقة بتوظيف المرأة وبصحتها . وكثيرا ما كانت هذه الحالة تتمثل في زيادة استغلال العمل الرخيص وشبه الماهر للشابات والمتزوجات . يضاف الى ذلك أن مسائل المرأة لم تدمج في صلب خطط التنمية القومية .
- ٢ - ويتبدى القلق ، المشار اليه أعلاه ، في كثير من التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر العالمي والتي تستهدف ضمان مشاركة المرأة على صعيد التخطيط ، وضمان اشتغال عملية ادخال التكنولوجيات الجديدة على ترتيبات متأصلة لتدريب المرأة على استخدامها ، على قدم المساواة مع الرجل . وتمشيا مع هذه الخطوط ، جعلت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي اعتمدت في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أحد أهدافها للمرأة " زيادة مشاركتها في تحليل التنمية ، وتخطيطها ، واتخاذ القرارات المتعلقة بها ، وتنفيذها ، وتقييمها ، (A/35/464 ، الفقرة ٥١) .

- ٣ - أما على صعيد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، فقد أخذت مسألة امح المرأة في عملية التنمية تكتسب أهمية متزايدة في السنوات القليلة الماضية في مداولات مجلس التنمية الصناعية والمؤتمر العام لمنظمة اليونيدو . وفي حين أن اعلان وخطة عمل ليما بشأن

(أ) وزع مع مذكرة تقديم له في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .

التنمية والتعاون في الميدان الصناعي قد عززا ولاية منظمة اليونيد وفي التعجيل بتصنيع البلدان النامية ، فانهما اكدا الحاجة الى ادماج المرأة واشتراكها بشكل تام في الانشطة الاجتماعية والاقتصادية ، خصوصا في عملية التنمية . وشدد قرار يتعلق بالمرأة والتصنيع اتخذه المؤتمر العام الثالث لليونيد و (وهو مرفق طيه) " على ادماج المرأة واشتراكها على جميع المستويات في عملية التنمية كشرط حيوي للتنمية المتوازنة والمنصفة " ، واكد الدور الاساسي الذي يتعين على اليونيد وأن تقوم به في ادماج المرأة في التنمية الصناعية . وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحالية القرار الثالث لمنظمة اليونيد وبوصفة اسهاما كبيرا في سبيل تقدم المرأة ، وطلبت تقديم تقرير عن تنفيذه في دورتها التالية .

ثانيا - المشكلة

٤ - بيد و ان هناك تناقضا بين المناشدة العاجلة التي توجهها المؤتمرات الدولية الى اليونيد وبأن تعاون البلدان النامية على ادماج المرأة في عملية التنمية ، وبين الافتقار الواضح في الاهتمام بهذا الموضوع بالذات على المستوى القطري فيما يتعلق بأنشطة اليونيد . والحق انه في حين راحت اليونيد وتحاول - بما لديها من موظفين محدودين وموارد محدودة - ان تستحدث بعض الانشطة في المقر ، لم ترد من البلدان النامية أى طلبات في هذا المجال بالذات . وقد يكون احد الاسباب هو الافتقار الى المعلومات على الصعيد القطري عن ولاية اليونيد وبشأن ادماج المرأة في التنمية وقدرتها في هذا الميدان . كما قد يكون ذلك راجعا الى ان مسألة المرأة والتصنيع لم تلق تحليلا كافيا على المستوى القطري .

٥ - ولايضاح نوع المساعدة التي تستطيع اليونيد وأن تقدمها في هذا الميدان ، وضع الموظفون في مقر اليونيد وعددا من المقترحات المتعلقة بالمشاريع . وقد اعتمدت البلدان النامية بعضها بعد ذلك . على انه من المشر أكثر لو كانت المشاريع والآراء المتعلقة بادماج المرأة في عملية التنمية مستحدثة على الصعيد القطري بناء على طلب المنتفعات المستهدفات أو بالتشاور معهن .

ثالثا - مقترحات للعمل

٦ - في حين يقترح ان يبذل موظفو البرامج والمخططون والموظفون الميدانيون التابعون لليونيد واهتماما خاصا بالموضوع ، اظهرت محاولة لتقديم مبادئ توجيهية لوضع مشاريع بشأن ادماج المرأة في التنمية ان المشاكل تختلف من منطقة لاخرى ومن بلد لاخر ؛ وهكذا يصعب تقديم صورة مبدئية للاستعمال العام . على انه ينبغي مراعاة النقاط التالية :

(أ) في ميدان التصنيع ، ينبغي ان تكون المشاريع الموجهة الى المرأة بالتحد يد هي الاستثناء ، حيث اننا نتناول مسألة ادماج المرأة في التنمية - وليس فصلها عنها . على أنه يوصي بشدة بالأخذ بهذه الاستثناءات في حالات مثل :

- رفع مستوى التكنولوجيات في القطاعات أو القطاعات الفرعية التي يشهد فيها اشتراك المرأة . ويستحق الامر تسمية هذه " مشاريع المرأة " لضمان عدم ابعاد المرأة عن ميدان الانتاج بسبب ادخال تكنولوجيات جديدة . وينطبق هذا بالذات على المناطق الريفية .
- تدريب المرأة على المستويات الوسيطة والادارية في صناعات محددة يكثر فيها عنصر المرأة على المستويات الدنيا ، مثل صناعات الالكترونيات ، والمستحضرات الصيدلانية ، وتصنيع الأفضية ، والمنسوجات .
- تشجيع قيام المرأة بانشاء المشروعات حيثما توفرت الامكانات فعلا . وسيكون دعم مبادرة المرأة لاستحداث وحدات صناعية صغيرة في ميادين تقوم فيها اصلا بدور هام كان خطوة هامة نحو تعزيز اشتراك المرأة في التنمية الصناعية . فمن شأن ذلك ليس فقط زيادة فرص توظيف المرأة ، وانما ايضا رفع المرأة الى حد ما الى مستوى اتخاذ القرارات وشاركها في الانشطة التي تعود عليها وعلى اسرتها بالنفع المباشر .

(ب) للنهوض بقضية المرأة وادماجها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يلزم وجود موقف مستنير من حاجاتها خلال وضع وتقييم جميع المشاريع الانمائية على الصعيد القومي والصعيد الاقليمي والصعيد الاقاليمي . ومن الممكن أن تؤثر معظم مشاريع اليونيدو ، ان لم تكن كلها ، على ادماج المرأة في التنمية اذا روعيت الاسئلة التالية وغيرها في مرحلة وضع التصميم والتقييم لكل مشروع :

- هل تشترك المرأة في تخطيط المشروع وتصميمه ؟
- هل استشيرت لهذا الغرض المنظمة القومية أو المؤسسة القومية المنشأة للعناية بمصالح المرأة ؟
- هل يعود المشروع على المرأة بنفع مباشر أو غير مباشر ؟
- هل يرجح أن يكون للمشروع أثر سلبي على المرأة ؟ واذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن تحسين المشروع لاستبعاد مثل هذا الأثر ؟
- كيف تستطيع المرأة الاشتراك في تنفيذ هذا المشروع ؟

- هل يمكن تخصيص جزء هام من المكون التدريبي للمرأة في حالة وجود مثل هذا المكون ؟
- اذا كان هدف المشروع هو زيادة فرص التوظيف للمرأة ، فهل هناك هياكل أساسية اجتماعية ومؤسسية مناسبة تتيج الاشتراك الفعال للمرأة دون اثقال مهامها اليومية اكثر مما ينبغي ؟
- (ج) بالاضافة الى ماتقدم ، يلزم الحصول على ايضاح فوري للاسئلة التالية في البلدان الواقعة في نطاق اختصاصكم :
- (١) ماهي العقبات/العراقيل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه اشتراك المرأة في التنمية الصناعية ؟
- (٢) أية عقبات من هذه تعمل على استبعادها كليا أو جزئيا عن طريق (أ) المشاريع التي تنفذها اليونيد و (ب) وسائل اخرى باشتراك اليونيد و ؟
- (٣) ماهي الصلات المحتملة بين اليونيد وعمل الوكالات الاخرى في هذا الميدان ؟
- (٤) على اساس ما تقدم من تحليل ، ماهي " تصورات " المشاريع أو الآراء الأخرى التي يمكن اقتراحها :
- ' ١ ' في اطار المشاريع الجارية (التي ستناقش مع الجهات القومية المقابلة ومع مديري المشاريع) ؟
- ' ٢ ' بالنسبة لدورة البرمجة القطرية الثالثة في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (التي ستناقش مع الوزراء ، مثل التخطيط ، والتنمية الريفية ، والشؤون الاجتماعية ، وما الى ذلك ، فضلا عن المنظمات النسائية القومية) ؟
- ويجب ان يكون مفهوما ان هذا ليس طلبا باجراء دراسة متعمقة لحالة المرأة ، وانما هو طلب للحصول على المعلومات والمقترحات المتصلة بذلك من واقع البيانات المتاحة ، بالاتصال بالسلطات المحلية المعنية من اجل وضع اساس سليم لانشطة اليونيد وفي هذا المجال .